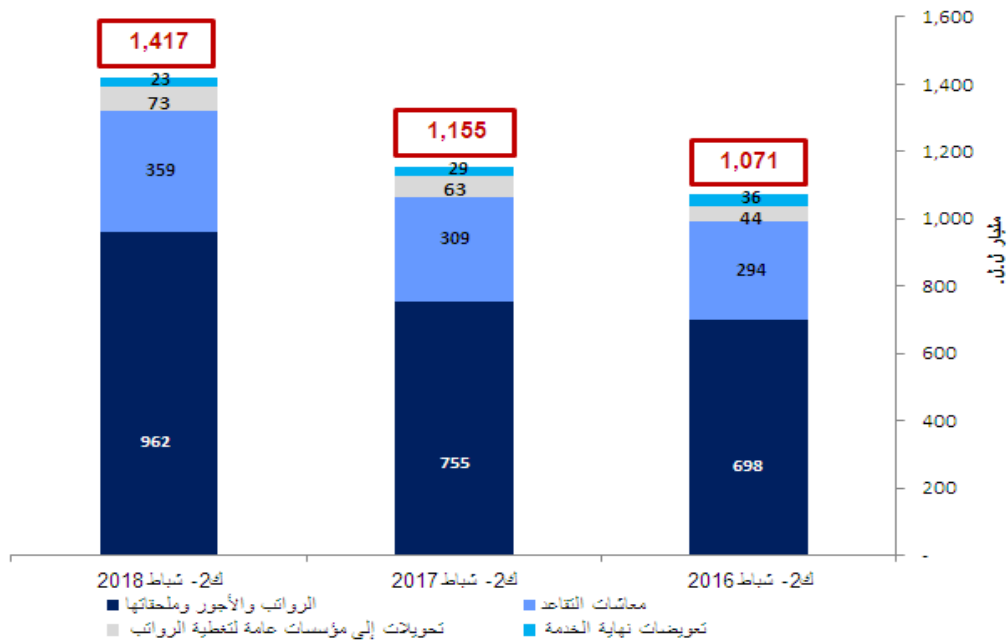


## I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

### A.I. لمحة عامة

ارتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها<sup>1</sup> بقيمة 262 مليار ليرة سنوياً (22.7 في المائة) خلال الشهرين الأولين من العام 2018 ليسجل 1,417 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 1,155 مليار ليرة خلال الفترة ذاتها من العام 2017.<sup>2</sup> جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام (القانون رقم 46)<sup>3</sup> والتي أدت إلى ارتفاع الرواتب والأجور وملحقاتها بنسبة 27.5 في المائة مقارنة مع السنة السابقة، إضافة إلى زيادة بنسبة 16.4 في المائة في معاشات التقاعد. إضافةً إلى ذلك، نمت التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بمعدل سنوي بلغ 15.7 في المائة لتصل إلى 73 مليار ليرة في كانون الثاني- شباط 2018. في المقابل، ساهم التراجع بنسبة 21.2 في المائة في تعويضات نهاية الخدمة في التخفيف، ولو بشكل متواضع، من أثر الزيادات في البنود المذكورة سابقاً.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني- شباط من الأعوام 2016، 2017 و 2018



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

### B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية<sup>4</sup>، حيث سجلت نسبة 60 في المائة خلال كانون الثاني- شباط 2016، لترتفع إلى نسبة 62 في المائة خلال كانون الثاني- شباط 2017 ومن ثم إلى

<sup>1</sup> تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

<sup>2</sup> إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر شباط 2018.

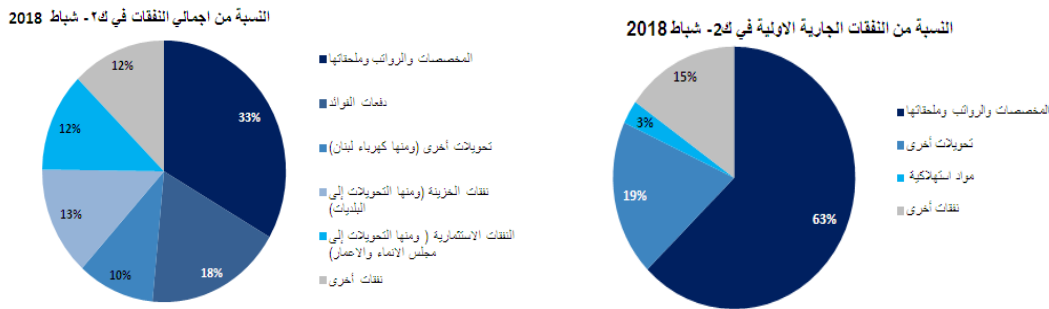
<sup>3</sup> صادق مجلس النواب على القانون رقم 46 بتاريخ 18 تموز 2017 ووقعه رئيس الجمهورية بتاريخ 21 آب 2017.

<sup>4</sup> تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

63 في المائة خلال كانون الثاني- شباط 2018. بالإضافة إلى ذلك، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 29 في المائة من إجمالي النفقات في كانون الثاني- شباط 2016، وارتفعت إلى 38 في المائة في كانون الثاني- شباط 2017<sup>5</sup> لتعود وتتراجع إلى 33 في المائة في الفترة ذاتها من العام 2018. يعود السبب الرئيسي وراء التراجع في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال كانون الثاني- شباط 2018 من إجمالي النفقات إلى الزيادة الملحوظة في إجمالي النفقات التي نمت بنسبة 40.4 في المائة مقارنة مع نسبة زيادة بلغت 22.7 في المائة في المخصصات والرواتب وملحقاتها.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني- شباط 2018:

## الرسم البياني 2: مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات في كانون الثاني- شباط 2018



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

## II. الرواتب والأجور وملحقاتها

ارتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 207 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 962 مليار ليرة خلال كانون الثاني- شباط 2018. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء هذه الزيادة إلى ارتفاع بقيمة: (i) 112 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري، (ii) 36 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي، و (iii) 31 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري.

في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها بشكل رئيسي إلى الزيادة في رواتب الجهاز العسكري وفقاً لما يلي: (i) زيادة بقيمة 67 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجيش، (ii) زيادة بقيمة 24 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن الداخلي، (iii) زيادة بقيمة 18 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للأمن العام، و (iv) زيادة في التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش بقيمة 20 مليار ليرة.

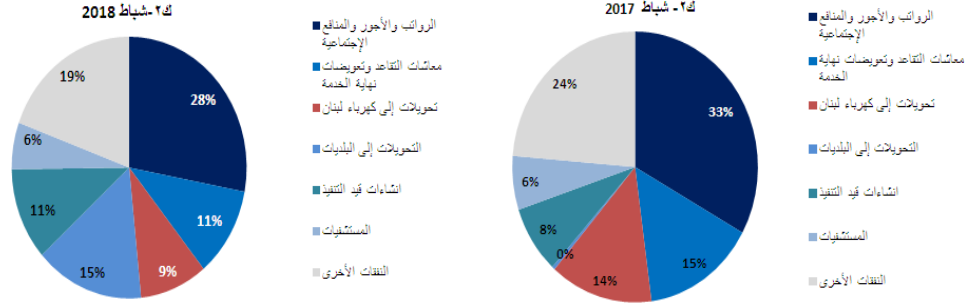
من ناحية المكونات، شكّلت الرواتب الأساسية نسبة 77 في المائة من إجمالي الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني- شباط 2018، تلتها التقديمات الإجتماعية (12 في المائة)، المنافع الوظيفية (4 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 6 في المائة من المجموع. بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 33.1 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني- شباط 2017، لتتنخفض إلى نسبة 28 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني- شباط 2018<sup>6</sup>.

<sup>5</sup> يعود السبب وراء ارتفاع حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق إلى الإنخفاض بنسبة 19 في المائة في قاعدة إجمالي النفقات خلال كانون الثاني- شباط 2017 يدفع من الإنخفاض في مدفوعات الخزينة، بشكل أساسي المدفوعات لصالح البلديات نتيجة التفاوت في توقيت الدفعات.

<sup>6</sup> نتيجة إنخفاض قاعدة إجمالي النفقات كما ذكر في الملاحظة رقم 5.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

### الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني - شباط 2017 وكانون الثاني - شباط 2018



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

### جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني - شباط 2017 وكانون الثاني - شباط 2018

المجموع	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية /4		التقديمات الاجتماعية /5		نفقات أخرى /6		(مليار ل.د.)
	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	
الجهاز العسكري	507	394	20	15	117	86	0	1	644
الجيش	319	252	14	10	74	54	0	0	406
قوى الأمن الداخلي	135	111	5	4	35	29	0	0	174
قوى الأمن العام	43	25	1	1	7	2	0	1	51
قوى أمن الدولة	10	6	1	0	2	1	0	0	13
الجهاز التربوي	145	109	13	10	0	0	1	8	159
الجهاز المدني /1	89	65	10	10	0	1	19	11	118
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2							30	30	30
الجمارك /3									8
غير مصنف									2
<b>إجمالي الإنفاق /7</b>	<b>962</b>	<b>755</b>	<b>51</b>	<b>49</b>	<b>117</b>	<b>87</b>	<b>43</b>	<b>36</b>	<b>741</b>

- تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
- تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

## A. II الرواتب والأجور الأساسية

سجّلت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديرات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إرتفاعاً بلغ 173 مليار ليرة (30 في المائة) لتصل إلى 741 مليار ليرة في كانون الثاني- شباط 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة الرواتب الأساسية في جميع الأسلاك.

### a.A. II. رواتب وأجور الجهاز العسكري

تأتي الزيادة البالغة 28 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري خلال كانون الثاني- شباط 2018 بشكل رئيسي نتيجة سلسلة الرتب والرواتب الجديدة التي بدأ تطبيقها إعتباراً من أيلول 2017. إرتفعت رواتب الموظفين الدائمين<sup>7</sup> في الجيش بقيمة 64 مليار ليرة، وقوى الأمن الداخلي بقيمة 22 مليار ليرة سنوياً وقوى الأمن العام بقيمة 8 مليار ليرة وقوى أمن الدولة بقيمة 3 مليار ليرة. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الدفعات لتغطية تقديرات الملابس إرتفعت بقيمة 9 مليار ليرة في كانون الثاني- شباط 2018 مقارنةً مع العام السابق.

### b.A. II. رواتب وأجور الجهاز التربوي

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور الأساسية لصالح الجهاز التربوي بقيمة 36 مليار ليرة (33 في المائة) مقارنة مع كانون الثاني- شباط 2017 لتصل إلى مبلغ 145 مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة في العام 2017، والتي ساهمت في ارتفاع دفعات الرواتب لكل من الموظفين في التعليم الإبتدائي بقيمة 21 مليار ليرة والتعليم الثانوي بقيمة 10 مليار ليرة ورواتب الموظفين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 3 مليار ليرة.

### c.A. II. رواتب وأجور الجهاز المدني

إرتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 25 مليار ليرة (38 في المائة) سنوياً لتصل إلى مبلغ 89 مليار ليرة في كانون الثاني- شباط 2018. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس، مع نسبة 22 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (14 في المائة من المجموع)، ومن ثم وزارة المالية (11 في المائة من المجموع). (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)

في التفاصيل، شهدت الرواتب والأجور الأساسية لموظفي وزارة المالية الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً بقيمة 4 مليار ليرة سنوياً خلال كانون الثاني- شباط 2018، تلتها وزارة الخارجية والمغتربين بقيمة 3 مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة للقطاع العام. قابلت هذه الزيادات إنخفاض جزئي بقيمة 180 مليون ليرة في مدفوعات المتأخرات لوزارة الخارجية والمغتربين والتي بلغت 12 مليار ليرة في كانون الثاني- شباط 2018.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- شباط للعامين 2017 و 2018

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2018	كانون الثاني- شباط 2018	كانون الثاني- شباط 2017	(مليون ليرة)
22%	19,861	16,681	وزارة الخارجية والمغتربين
14%	12,661	10,746	وزارة العدل
11%	10,028	5,476	وزارة المالية
9%	8,206	5,006	رئاسة مجلس الوزراء
9%	7,953	5,536	مجلس النواب

<sup>7</sup> تتضمن مدفوعات الرواتب والأجور خلال عام 2017 سلفة غلاء المعيشة، والتي كان يتم دفعها قبل تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة ابتداءً من آب 2017.

5%	4,688	4,900	وزارة الصحة العامة
5%	4,410	3,034	وزارة الاشغال العامة والنقل
5%	4,238	2,497	وزارة الزراعة
3%	2,916	1,699	وزارة الداخلية والبلديات
3%	2,566	1,810	وزارة الدفاع الوطني
13%	11,848	7,249	اخرى
<b>100%</b>	<b>89,375</b>	<b>64,634</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

## B.II. التقديمات الاجتماعية

ارتفع إجمالي التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 30 مليار ليرة (35 في المائة) ليسجل 117 مليار ليرة خلال كانون الثاني - شباط من العام 2018. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بقيمة 20 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية لعناصر الجيش، تلاها ارتفاع بقيمة 5 مليار ليرة في التقديمات المدفوعة لكل من قوى الأمن الداخلي وقوى الأمن العام لتصل إلى 35 مليار ليرة و 7 مليار ليرة على التوالي خلال كانون الثاني - شباط 2018.

بالتفصيل، ارتفعت التقديمات الاجتماعية للجيش خلال كانون الثاني - شباط 2018 نتيجة الزيادة في نفقات المرض والأمومة بقيمة 12 مليار ليرة، كما نفقات الإستشفاء بقيمة 5 مليار ليرة.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي بنسبة 18 في المائة خلال الفترة المذكورة، وذلك نتيجة زيادة بقيمة 6 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء والتي بلغت 21 مليار ليرة خلال كانون الثاني - شباط 2018.

علاوة على ذلك، ارتفعت بشكل ملحوظ التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن العام بنسبة 260 في المائة (5 مليار ليرة) خلال الفترة المذكورة وذلك نتيجة الزيادة في تقديمات المرض بقيمة 2 مليار ليرة وفي نفقات الإستشفاء بقيمة 2 مليار ليرة في كانون الثاني - شباط 2018.

## C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

لم تتغير قيمة إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة خلال كانون الثاني - شباط 2018 مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، حيث بلغ مجموعها 30 مليار ليرة.



لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية

دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات

تلفون: 1 961 956000 مقسم: 1731-1729

الموقع الإلكتروني: [www.finance.gov.lb](http://www.finance.gov.lb)